



ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية

الملخص العام

ألف - أضواء على النقاط الأساسية

١ - تستند ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة إلى العناصر التالية:

(أ) ثماني حالات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في ليبيا، والحالة في دارفور، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في مالي، والحالة في كينيا، والحالة في أوغندا؛

(ب) خمس عمليات تحقيق ناشط^(١): تحقيق في الحالة الثانية (أ) (سيليك) في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحقيق في الحالة الثانية (ب) (الميليشيا المسماة "أنبي بالاك") في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحقيق في القضية ٢ في كوت ديفوار، وتحقيق في الجرائم المرتكبة حديثاً في ليبيا، وتحقيق لمدة ستة أشهر في أوغندا (قضية أنغوين) يليه تحقيق لمدة ستة أشهر في الجرائم المرتكبة حديثاً في دارفور^(٢)؛

^(١) من منظور الميزانية تتصل الزيادة في ميزانية مكتب المدعي العام المقترحة لعام ٢٠١٦، المتأتية عن عمليات تحقيق جديدة تخص الحالة في ليبيا والحالة في دارفور (لستة أشهر)، بعملية تحقيق كاملة جديدة واحدة لا بعملية ونصف العملية. فالتكاليف المتصلة بالتحقيق المعتمد إجراؤه لمدة ستة أشهر فيما يخص الحالة في دارفور سُسْتَوْعِبَ ضمن نطاق الموارد الحالية لمكتب المدعي العام.

^(٢) إذا بُوْشِرَ العمل على حالة جديدة في عام ٢٠١٦ فسيتعيَّن على مكتب المدعي العام النظر في إعادة تحديد درجات أولوية القضايا أو الاستعانة بصندوق الطوارئ.

(ج) تسع عمليات تحقيق ساكن: القضية ١ في الحالة في ليبيا، القضية ٢ في الحالة في ليبيا، القضايا ١ و ٢ و ٤ في الحالة في دارفور، القضية ٣ في الحالة في دارفور، القضية ١ مكرراً (سيمون أغبغو) في الحالة في كوت ديفوار، القضية ١ في الحالة في مالي، القضيتان ٣ و ٤ في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ في الحالة في كينيا، تحقيق في الحالة في أوغندا (قضية كوني)؛

(د) أربع جلسات محاكمة (في قضية روتو/سنغ، وقضية أغبغو/إثليه غوديه، وقضية اثناغندا، وقضية بما وأربعة متهمين آخرين (بمقتضى المادة ٧٠) وجلسة لاعتماد التهم (في قضية أنغوين)؛

(هـ) تسع عمليات تدارس أولي: في الحالة في أفغانستان، والحالة في كولومبيا، والحالة في جورجيا، والحالة في غينيا، والحالة في هندوراس، والحالة في العراق، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين، والحالة في أوكرانيا.

٢- تترتب على تنفيذ هذه العناصر النتائج التالي بيانها فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة:

(أ) زيادة كبيرة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة حيث ستعقد أربع جلسات محاكمة متزامنة، وجلسة لاعتماد التهم، ودعاوى استئناف في إحدى القضايا، وسيجرى نشاط تحقيق ناشط جديد في الوقت نفسه، وما يناظر ذلك من زيادة كبيرة في الخدمات المطلوبة من قلم المحكمة من جراء الزيادة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة؛

(ب) زيادات مرتبطة باستعمال مباني المحكمة الجديدة؛

(ج) الزيادات الضمنية، أي تكاليف الموظفين المتأنية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد والمعاشات التقاعدية للقضاة؛

(د) زيادة في عمليات الصندوق الاستئماني للمجني عليهم نظراً إلى إجراءات جبر الأضرار؛

(هـ) بلوغ ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة مبلغاً مقداره ١٥٣,٣٢ مليون يورو، ينطوي على زيادة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة نسبتها ١٧,٣ في المئة ومقدارها ٢٢,٦٦ مليون يورو.

٣- الهيئة القضائية:

(أ) سيزداد مجموع تكاليف البرنامج الرئيسي ١ من ١٢,٠٣ مليون يورو في عام ٢٠١٥ إلى ١٢,٧٠ مليون يورو في عام ٢٠١٦، ما ينطوي على زيادة نسبتها ٥,٦ في المئة.

(ب) تستند الميزانية إلى الأنشطة القضائية المرتقب الاضطلاع بها بحسب الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦.

(ج) ستعقد الشعبة التمهيدية في عام ٢٠١٦ إجراءات اعتماد التهم في قضية أنغوين وستواصل العمل على حالات وقضايا أخرى (ولا سيما الحالة في كوت ديفوار (قضية المدعي العام ضد سيمون أغبغو)، والحالة في ليبيا (قضية المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي)، والحالة في مالي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى).

- (د) يُرْمَع أن تُجرى في وقت معاً جلسات المحاكمة في أربع قضايا في عام ٢٠١٦ (قضية روتو/سنغ، وقضية اغغبو/ابليه غوديه، وقضية اثاغندا، وقضية مبا وأربعة متهمين آخرين (جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠)).
- (هـ) يشمل نظام التقاعد المعمول به حالياً قضاة المحكمة الثمانية عشر، الذين سيظل جميعهم يقوم بولايته حتى آذار/مارس ٢٠١٨ على أقل تقدير.
- (و) تحتاج الهيئة القضائية إلى وظيفة لرئيس الشعب (من الرتبة ف-٥) تعزيزاً للقدرة الحالية المحدودة في مجال المشورة القانونية الرفيعة المستوى وضماناً للمرونة في الاستعانة بموارد الدوائر الحالية لسد الاحتياجات المتغيرة على صعيد القضايا.
- (ز) سيجعل تزايد العمل المتعلق بالقضايا من الأساسي تعزيز موارد الشعبة الابتدائية بتوفير مساعدة مؤقتة عامة.
- (ح) لم تُطلب موارد إضافية في إطار ميزانية هيئة الرئاسة ولا في إطار ميزانية الشعبة التمهيديّة ولا في إطار شعبة الاستئناف.
- ٤- مكتب المدعي العام:

(أ) إن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب المدعي العام تجسد احتياجاته الفعلية إلى الموارد، منخفضة إلى الحد الأدنى، وتجسد الزيادة المرتقبة فيما يخص عام ٢٠١٦ الخطة الاستراتيجية الجديدة للمكتب (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) المستندة إلى النجاح الذي تكللت به خطته الاستراتيجية الحالية (للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥)، وتتواءم مع خطة المكتب الرامية إلى التوصل إلى استدامة قده في السنوات القادمة، كما يهيأ له في نموذج القُدّ الأساسي الذي وضعه. ويحرص المكتب على المضي في تنمية أدائه العالي لكي يظل يحقق نتائج إيجابية ويتكيف مع التحديات الماثلة أمامه.

(ب) يستمر المكتب في إطار أنشطته الرئيسية، ويقدر الإمكان ضمن حدود ولايته، على العمل للنهوض بالتكامل، والحد بذلك من الحاجة إلى تدخله المباشر. ويشار في هذا الصدد إلى أن إجراء عمليات التدارس الأولى وتناول طلبات المساعدة من الدول الأطراف بموجب المادة ٩٣(١٠) من نظام روما الأساسي يظان يتسمان بأهمية أساسية فيما يخص النهوض بالإجراءات الوطنية.

(ج) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب المدعي العام ("المكتب") مبلغاً مقداره ٤٦,٠٩ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٦,٤٧ ملايين يورو بالقياس إلى السنة السابقة، أي ١٦,٤ في المئة بالمقارنة بميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٣٩,٦١ مليون يورو.

(د) إن الزيادة المقترحة لا تجعل المكتب يبلغ المستوى اللازم من الموارد الذي من شأنه أن يتيح له أن يوفر العدد المناسب من العاملين للاضطلاع بجميع الأنشطة المزمع إجراؤها وفقاً لنموذج المكتب الخاص بالتجهيز بالموظفين الذي طبقه فيما يخص خطتيه الاستراتيجيتين (للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٨). وبعبارة أخرى سيتسنى للمكتب بفضل الموارد الإضافية المخصصة لعملية تحقيق ناشط إضافية واحدة وإعمال فريق واحد معني بالإجراءات الابتدائية أن يتصدى

للزيادة الضرورية في الأنشطة لكن ليس بالعمق والجودة اللازمين فيما يخص جميع الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في عام ٢٠١٦. فالميزانية المقترحة تجبر المكتب على إرجاء عملية تحقيق ناشط سادسة ضرورية وعلى تخصيص عدد منقوص من الموظفين للاضطلاع بالأنشطة المعتمت إجراؤها، الأمر الذي يفضي إلى حالات تأخير وإلى تكبد تكاليف إضافية.

(هـ) يخصّص ٧١ في المئة من الزيادة الإجمالية في ميزانية المدّعي العام لأنشطة إضافية، أي لعملية تحقيق ناشط جديدة وفريق إضافي واحد يُعنى بالإجراءات الابتدائية.

(و) تمثل متطلبات عملية التحقيق الناشط الجديدة، على أساس الأنشطة المزمع إجراؤها فيما يخص عام ٢٠١٦، الزيادة الرئيسية في ميزانية المكتب إذ تبلغ ٤,٣ مليون يورو.

(ز) سبق أن سُجّل الفريق الجديد المعني بالإجراءات الابتدائية ضمن إطار الإخطار بالاستعانة بأموال من صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بقضية دومنيك أنغوين، وستتبع مواصلة ذلك في عام ٢٠١٦. وتبلغ الموارد اللازمة للفريق الإضافي المعني بالإجراءات الابتدائية ٢,١ مليون يورو.

(ح) تتصل الزيادات الأخرى في ميزانية المدّعي العام بصورة رئيسية بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد على جداول الرواتب وزيادات في التكاليف غير المتصلة بالعاملين المتأنتية عن دعم عمليات مكتب المدّعي العام من قبيل النفقات التشغيلية في الميدان، وتكاليف السفر، والاستثمار في المعدات التخصصية والبرامجيات الحاسوبية والتدريب عليها.

٥ - قلم المحكمة

(أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٩٤,٨١ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٩١,١٦ مليون يورو، أي ٢٦ في المئة.

(ب) تمكّن قلم المحكمة فيما يخص السنوات الثلاث الأخيرة، نتيجة لاعتناؤه بتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها وإعادة تحديد الأولويات فيما يخصها، من تثبيت مقدار موارده بتعويض ما شهدته السنوات السابقة من زيادة في مقدار الدعم اللازم، وتعويض الزيادات الضمنية السابقة في تكاليف الموظفين.

(ج) بيد أنه لن يعود بمقدور قلم المحكمة في عام ٢٠١٦ الاستمرار على استيعاب الزيادات بنفس المعدل. وعلى وجه الخصوص سيكون الآن للأنشطة التي يجب إجراؤها في مجال التحقيق ومجال المقاضاة، أثر تنفيذ استراتيجية مكتب المدّعي العام المقترن بزيادة مقدار الأنشطة في المرحلة الابتدائية، أثر ملموس كبير على قلم المحكمة بصفته جهة تقدم الخدمات.

(د) تبلغ الزيادة المقترحة الإجمالية اللازمة في قلم المحكمة لاستدامة جودة عمله ومقدار الخدمات التي يطلبها الأطراف والمشاركون في الإجراءات مبلغاً يقارب ٦,٥ ملايين يورو. ويشمل هذا المقدار على الخصوص زهاء ٧,٢ مليون يورو تلزم لدعم العمليات الميدانية، وزهاء ١,٢ مليون يورو من الموارد الإضافية اللازمة لتوفير الحماية والدعم لشهود الأدعاء وشهود الدفاع.

(هـ) كما إنه ستترتب على دعم المحاكمات الموثقة بالنقل المباشر المتزايدة العدد المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٦ وعلى تأمين ما يتصل بذلك من الخدمات القضائية وخدمات جلسات المحكمة بالقدر الكافي من أجل سير الإجراءات دون عقبات زيادة كبيرة في موارد قلم المحكمة، تبلغ زهاء ٢,٥ مليون يورو.

(و) وستنجم عن القرارات القضائية المتخذة في عام ٢٠١٥ والزيادة المرتقب أن تشهدها الأنشطة القضائية في عام ٢٠١٦ زيادة رئيسية أخرى مقترحة في الميزانية تتعلق بالمساعدة القانونية المقدمة للمعوزين من المدعى عليهم والمخني عليهم المشاركين في الإجراءات تقارب ٣ ملايين يورو.

(ز) يضاف إلى ذلك أنه سيتعين على قلم المحكمة أن يتولى مهام صيانة ودعم فيما يخص المباني الجديدة للمحكمة، ما يفضي إلى زيادة صافية في ميزانية قلم المحكمة تزيد عن ٣,٥ ملايين يورو.

(ح) ثم إن هناك زيادات مقترحة أخرى تتعلق بالزيادات الضمنية في تكاليف الموظفين التي يزيد مبلغها عن ١,٢ مليون يورو، والموارد اللازمة للنهوض بعبء عقد جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين، تقارب ٦٠٠ ألف يورو.

-٦ سائر البرامج الرئيسية:

(أ) تشهد ميزانية البرنامج السادس (أمانة الصندوق الاستثماري للمخني عليهم) زيادة مقترحة مقدارها ٦٦٣,٤ ألف يورو (٣٦,٥ في المئة) تتعلق رئيسياً بأنشطة جبر الأضرار التي ستجري في عام ٢٠١٦.

(ب) يشهد البرنامج الرئيسي السابع-٢ (فوائد قرض المباني الدائمة) زيادة تبلغ ١,١٣ مليون يورو.

(ج) تشهد ميزانية البرنامج الرئيسي الخامس (المباني) انخفاضاً يقارب مقداره ٣ ملايين يورو (زهاء ٥٠ في المئة). وعلى نحو مماثل تشهد ميزانية البرنامج الرئيسي السابع-١ (مكتب المباني الدائمة) انخفاضاً يقارب مقداره ٣٤٤ ألف يورو (٣٠,٢ في المئة).

(د) تشهد الميزانيتان المقترحتان للبرنامج الرئيسي الرابع (أمانة جمعية الدول الأطراف) والبرنامج الرئيسي السابع-٦ (مكتب المراجعة الداخلية) زيادة طفيفة مقدارها على الترتيب ٤٠,٥ ألف يورو (١,٣ في المئة) و٧٠,٧ ألف يورو (١١,٥ في المئة). أما ميزانية البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة) فتبقى إلى حد كبير دون تغيير.

باء- توطئة

١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية مبلغاً مقداره ١٥٣,٣٢ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ٢٢,٦٦ مليون يورو، أي ١٧,٣ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (البالغة ١٣٠,٦٦ مليون يورو). ويعزى ذلك رئيسياً إلى العوامل التالية البيان:

(أ) تُرُقب أن تشهد الأنشطة القضائية زيادة أخرى في عام ٢٠١٦ إثر النمو المطرد لعبء العمل الإجمالي في المحكمة على مدى السنوات الأخيرة، ولا سيما عبئه المتصل بالث مباشر للمحاكمات؛

(ب) تزايد مستمر في عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق مكتب المدعي العام ("المكتب") جراء عملية تفتيش ناشط إضافية في عام ٢٠١٦ وإعمال فريق إضافي تابع للمكتب معني بالإجراءات الابتدائية فيما يخص القضية ضد دومنيك أنغوين، مع استمرار الحاجة إلى جعل قُدّ ملاك المكتب أقرب إلى القُدّ الأساسي الذي يحتاج إليه لتلبية الطلب مع الحفاظ على الدرجة اللازمة من الجودة والنجاعة وعلى المستوى المقبول من معاملة القضايا على أساس درجات أولويتها؛

(ج) زيادة كبيرة مناظرة في الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة دعماً للأنشطة المزيّدة والمعزّزة في مجال التحقيق والمقاضاة والأنشطة القضائية، والخدمات التي يقدمها إلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات ولا سيّما فيما يخص حماية الشهود والعمليات الميدانية؛

(د) التكاليف الجديدة الإضافية المرتبطة بصيانة المباني الجديدة للمحكمة، وصون أمن هذه المباني، واستعمالها؛

(هـ) الزيادات الضمنية من قبيل الارتباط مسبقاً بالتزامات فيما يتعلق بتكاليف الموظفين من خلال تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٢- وبعد أخذ هذه العوامل المسبّبة للتكاليف بالحسبان، بلغ مقدار موارد ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للمحكمة الذي تم تحديده أولياً مبلغاً مقداره ١٧٠,٢٤ مليون يورو، ينطوي في حالة الأخذ به على زيادة يناهز مقدارها ٣٩,٥٧ مليون يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة.

٣- وبعد مراجعة داخلية صارمة وافية، اشتملت على إعادة تحديد قاسية لدرجات أولوية الأنشطة، وإعادة توزيع الموارد، تم التوصل إلى تخفيض قاسٍ قارب مبلغه ١٧ مليون يورو، ما خفّض مقدارَ الزيادة الصافية في الميزانية المقترحة إلى ٢٢,٦٦ مليون يورو.

السيرورة الداخلية لتحديد مقدار الميزانية

الأساس المرجعي (مقدار ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة)	١٣٠,٦٦ مليون يورو
مبلغ الموارد التي تبيّن لزومها	١٧٠,٢٤ مليون يورو
مبلغ النمو المتأني عن العوامل المسبّبة للتكاليف	٣٩,٥٧ مليون يورو
حصيلة المراجعة الداخلية	-١٦,٩١ مليون يورو
صافي الزيادة المقترحة لعام ٢٠١٦	٢٢,٦٦ مليون يورو

٤- ويضاف إلى ذلك أن الجمعية في دورتها الأخيرة سمحت للمحكمة استثناءً بأن تستعين في عام ٢٠١٥ بأموال من صندوق الطوارئ لسد تكاليف الموارد الإضافية اللازمة فيما يتعلق بالمستجدات في قضية ممبا وأربعة متهمين آخرين (بموجب المادة ٧٠) وقضية آبله غوديه، ما حصل بعد الدورة الثالثة والعشرين للجنة الميزانية والمالية، لكنه كان معروفاً قبل إقرار الجمعية للميزانية. وعليه فإنه ينبغي أن يُنظر في الزيادات التي تشهدها ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة على ضوء الموارد اللازمة للنهوض بأود اثني عشر شهراً من الأنشطة الممولة حالياً في إطار صندوق الطوارئ.

٥- إن ميزانية المحكمة تجسد المهام المنوطة بها في إطار ولايتها كما تحددها الدول، وتمثل ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة ما يلزم من أجل عمل المحكمة الجنائية الدولية على نحو فعال وبصورة ناجحة. وتمثل الميزانية المقترحة المعروضة على الجمعية لكي تنظر فيها نتائج مداورات طويلة وقرارات شاقة اتخذتها أجهزة المحكمة لإقامة التوازن بين الموارد اللازمة للعمل الناجع والفعال ونجاح المحكمة وكونها قادرة على متابعة أداء مهامها الطموحة المتمثلة في وضع حد للإفلات من العقاب وبين ضرورة الانضباط المالي الصارم لمراعاة الضغوط التي تواجهها دول أطراف كثيرة على الصعيد المالي.

٦- والمحكمة إنما تقدم هذه الزيادة المقترحة مدركة كامل الإدراك مدى صعوبة الفترة التي يمر بها المجتمع الدولي حالياً من الناحية المالية. بيد أن المحكمة تعتقد قوي الاعتقاد بأن الاستثمارات المقترحة ستؤدي نتائج منها مكاسب ملموسة طويلة الأجل عن طريق زيادة النجاعة، وذلك بصورة رئيسية من خلال المزيد من الوفورات المتأتية عن اتساع نطاق العمليات، وزيادة سرعة الإجراءات القضائية على نحو يفضي إلى الاحترام الكامل لمبدأ إجراء محاكمات عادلة والحفاظ على الدرجة اللازمة من جودة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، وتعزيز أثر ذلك على أرض الواقع وزيادة القدرة على النهوض بأود الزيادات في عبء العمل.

٧- لقد جرت ضمن المحكمة سيرووات هامة غيرت شكل هذه المؤسسة وعدّلت توجهها. فعملية المراجعة المسماة ReVision في قلم المحكمة أفضت إلى توضيح رؤية قلم المحكمة ورسالته وثقافته وقيمه وتكييفها مع الواقع الحالي للمحكمة. وبفضل هذه العملية غدا قلم المحكمة أكثر منه في أي وقت مضى ثقةً بقدرته على ضمان استمرار توفيره الناجع للخدمات الجيدة على النحو الأكثر فعالية والأكثر قابلية للاستدامة. وعلى نحو مماثل أدت الحظوظ الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ إلى تحول جذري في سياسة المقاضاة، يرمي إلى تحسين ما يقدمه المكتب من عمليات تدارس أولى وعمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة، وحسنت على نحو ملحوظ أداء المكتب من الناحية التنظيمية. ويظل يُستند في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى هذا النهج وسيُستمر في تعزيزه. كما إن سيرووة الإصلاح الجارية التي تقودها الهيئة القضائية أتاحت للقضاة التأمل في تجارب الماضي وممارسات الحاضر وفي طرق العمل بغية تحسين جودة ونجاعة الإجراءات القضائية، ما يمثل جوهر المحكمة وغرضها الرئيسي.

جيم- الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦

٨- وُضعت الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ بالاستناد إلى ما يُرْمَع الاضطلاع به من العمل القضائي وأنشطة المقاضاة فيما يخص السنة التالية، بمقدار التمكن من تقديره على نحو دقيق في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٥. بيد أن عدم إمكان التنبؤ بعمل المحكمة القضائي يجعل من الصعب وضع افتراضات يمكن التعويل عليها تماماً في

موعد يسبق إلى حد ليس بالقليل الفترة المالية التي تميز المحكمة لها. فنهج المحكمة في هذا المجال يتمثل في عدم الميزنة إلا للأحداث المتأكد إلى حد معقول أنها ستحصل في السنة التالية ويمكن تقديرها على وجه الدقة.

٩- إن ما وضعته المحكمة فيما يخص الميزانية من افتراضات متعلقة بالأنشطة القضائية، تستند إليها ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، يهيئ لما يلي:

(أ) إجراءات اعتماد التهم في قضية واحدة (قضية أنغوين، أربعة أشهر)؛

(ب) عقد جلسات المحاكمة في أربع قضايا (قضية روتو/سنغ، اثنا عشر شهراً؛ قضية ممبا وأربعة متهمين آخرين (في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠)، اثنا عشر شهراً؛ قضية أنغيمبو/ابليه غوديه، اثنا عشر شهراً؛ قضية أتناغندا، اثنا عشر شهراً)؛

(ج) دعوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة (قضية ممبا) ودعوى استئناف تمهيدي.

١٠- ومراعاً لتشكيل كل من الدوائر الابتدائية، وللجدول الزمنية المتوقعة لهذه الجلسات، وُضعت الافتراضات فيما يخص الأنشطة على صعيد الإجراءات الابتدائية في عام ٢٠١٦ على أساس أنه سيتعين أن يتزامن معظم هذه الجلسات.

١١- وفيما يتعلق بأنشطة المقاضاة يعتقد مكتب المدعي العام أنه سيُجري في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى أربع عمليات التحقيق القائمة، عملية تحقيق ناشط إضافية. وستُجرى أربع من عمليات التحقيق هذه لمدة سنة كاملة (الحالة الثانية (أ) في جمهورية أفريقيا الوسطى، الحالة الثانية (ب) في جمهورية أفريقيا الوسطى، القضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار، والجرائم الجديدة في ليبيا). أما عملية التحقيق الخامسة فسيُركز في إطارها خلال الأشهر الستة الأولى على تنجيز التحقيق بشأن دومنيك أنغوين، ثم على الجرائم الجديدة في دارفور لباقي السنة. وسيواصل المكتب تحقيقاته في ثمانية بلدان من بلدان الحالات: جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان (دارفور)، وكينيا، وليبيا، ومالي، وأوغندا؛ كما سيواصل إجراء عمليات تدارس أولى في تسع حالات أخرى (الحالة في أفغانستان، والحالة في كولومبيا، والحالة في جورجيا، والحالة في غينيا، والحالة في هندوراس، والحالة في العراق، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين، والحالة في أوكرانيا).

المحكمة جمعا	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
	(بالآلاف اليوروات)	(بالآلاف اليوروات)	بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	%
القضاة	٥ ٤٨٦,٨	٥ ٣٦٩,١	(٢,١)
تكاليف الموظفين	٦٥ ٧٤٤,٥	٧٥ ٥٤١,٦	١٤,٩
سائر تكاليف العاملين	٢٢ ٩٥٥,١	٢٨ ٣٧٩,٠	٢٣,٦
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٦ ٤٧٩,٢	٤٤ ٠٣٨,٥	٢٠,٧
المجموع	١٣٠ ٦٦٥,٦	١٥٣ ٣٢٨,٢	١٧,٣

دال- أهم العوامل المستلزمة للموارد في ميزانية عام ٢٠١٦

١٢- قبل تحليل وقع ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة على كل من البرامج الرئيسية للمحكمة، يشار إلى أن من الأهمية بمكان الإحاطة بالنمو في الموارد المطلوبة من منظور أكثر اتساقاً بالطابع الأفقي، لتثبيت ترابط وتشابك المتطلبات من الموارد على نحو شامل لشتى القطاعات في جميع المجالات المختلفة لعمل المحكمة. فالتحليل المفصل لأهم العوامل المسببة للتكاليف في الميزانية والشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء تبين أن أنشطة مختلف أجهزة المحكمة ووحداً لا يجري بعضها بمعزل عن بعضها الآخر بل تتسم بالأحرى بترايط دينامي ومعتقد، بحيث يؤثر بعضها على عبء العمل الذي يضطلع به بعضها الآخر وعلى قدرة بعضها الآخر على تنفيذ المهام المنوطة به.

١٣- إن العوامل الرئيسية المسببة للتكاليف والمبينة في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة تُقسم إلى ثلاث فئات عامة: '١' الزيادات المتصلة بالتطورات المتوقعة في المجال القضائي ومجال المقاضاة؛ '٢' الزيادات المتصلة بالمباني الجديدة؛ '٣' الزيادات الضمنية في تكاليف الموظفين بسبب تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد. ولئن لم تكن هذه الفئات سبباً للزيادة بكاملها في ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة فإنها تهيئ تبريرات ملموسة لأكثر من ٩٠ في المئة من مجمل الزيادة المقترحة.

١- الزيادات المرتبطة بالمستجدات في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة ١٦,٧١ مليون يورو

١٤- من نافلة القول أن الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة تمثل الجوهر والغرض في المحكمة. فمن المتوقع أن تكون المستجدات المتعلقة بهذه الأنشطة العامل الرئيسي الذي يتحدد به مقدار ميزانية المحكمة. وقد ميزت المحكمة، استناداً إلى الافتراضات المبينة أعلاه فيما يتعلق بميزانية عام ٢٠١٦، على نحو شامل لشتى القطاعات، الموارد الإضافية المقترحة المتصلة بمختلف أنواع الأنشطة التي تتأثر تأثيراً مباشراً بالزيادة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة.

١٥- وتطلب مجمل حجم العمل المتصل بالقضايا في مختلف مراحل الإجراءات القضائية، ولا سيما جلسات اعتماد التهم، والمحاكمات، ودعاوى الاستئناف النهائي والاستئناف التمهيدي، دعماً مباشراً إضافياً في الهيئة القضائية يعادل الزيادة المقترحة التي تقارب ٥٠٤,٧ آلاف يورو.

(أ) استعمال قاعات المحكمة المتأني عن زيادة عدد المحاكمات

١٦- نتيجة للزيادة المتوقعة في الأنشطة القضائية، يتعين تخصيص اعتمادات للنهوض بأود أربع محاكمات تجري في ثلاث من قاعات المحكمة طيلة عام ٢٠١٦. وستجري ثلاث من هذه المحاكمات الأربعة في وقت واحد من خلال مجموعات من عدة أسابيع طيلة السنة. وقد حُدَّت طلبات الموظفين الجدد المتأني عن الزيادة في الأنشطة القضائية بالقدر الأدنى الصارم اللازم للنهوض بأود الجلسات، مع ما ينطوي عليه ذلك من أخطار على استمرار الأعمال.

١٧- وتبلغ الموارد الإضافية المطلوبة لعقد جلسات محاكمة متزامنة مبلغاً يقارب ٢,٤٩ مليون يورو. ويلزم هذا الاستثمار في توفير القدرة على النهوض بالعمل المتصل بجلسات المحكمة لأن عام ٢٠١٦ سيكون السنة الأولى التي تحتاج فيها المحكمة إلى استعمال ثلاث قاعات محاكمة على نحو منتظم ومتزامن بدلاً من استعمال قاعة واحدة كما جرى عليه العمل في السابق. إن هذا الاستثمار سيؤتي القدرة على ضمان أن يتم في المستقبل

استيعاب الأنشطة الجديدة في قاعات المحكمة إلى حد كبير، وتفادي حالات التأخير غير المبرر في الإجراءات القضائية، ما يؤدي في المدى المتوسط والمدى الأبعد مكاسب تتحقق عن طريق تحسين النجاعة في سائر التكاليف، مثل تكاليف المساعدة القانونية وتكاليف حماية الشهود وتكاليف الاحتجاز.

(ب) إجراء مكتب المدعي العام تحقيقاً ناشطاً جديداً

١٨- استناداً إلى أنشطة المدعي العام المخطط لها فيما يخص عام ٢٠١٦ تُقترح زيادة مقاديرها ٣,٤٠ ملايين يورو لسد تكاليف عملية تحقيق ناشط جديدة، تجعل مجموع عمليات التحقيق الناشط المتزامنة في عام ٢٠١٦ يزيد من أربع عمليات إلى خمس. وسُجِّرى أربع من هذه العمليات طيلة السنة (في الحالة الثانية (أ) في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة الثانية (ب) في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار، والجرائم الجديدة في ليبيا). وسُجِّرى في إطار العملية خلال فترة الستة أشهر الأولى على تنجيز التحقيق في شأن دومنيك أنغوين، ثم سيُركِّز في باقي السنة على الجرائم الجديدة المرتكبة في دارفور. هذا مع العلم بأن هذه الموارد الإضافية لن تكفي للتهيئة للدرجة اللازمة من العمق والجودة فيما يخص جميع الأنشطة المخطط لها لعام ٢٠١٦.

١٩- وفيما يخص وقع عملية التحقيق الناشط الجديدة هذه على موارد قلم المحكمة، لم يدرج قلم المحكمة في ميزانيته أي موارد تخصّص للنهوض بأود هذه الأنشطة المحددة الطابع من أنشطة مكتب المدعي العام. إن قلم المحكمة، إذ تم في بادئ الأمر تمييز موارد إضافية في ميزانيته يقارب مبلغها ١,٢ مليون يورو تسد بها تكاليف الخدمات الإضافية اللازمة لدعم عمليات مكتب المدعي العام، في مجالات أهمها حماية الشهود، على ضوء الزيادة الكبيرة المقترحة أن تشهداها موارد، اختار أن يستوعب هذه التكاليف ضمن إطار الموارد المتوفرة في عام ٢٠١٦ مع ما ينطوي عليه هذا الاختيار من خطر محسوب.

(ج) تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى الأطراف في الإجراءات وإلى المشاركين فيها

٢٠- يتعين على قلم المحكمة، باعتباره جهة محايدة تقدم الخدمات إلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات، أن يفي بمسئوليات جميع الدعم اللازم لسير الإجراءات القضائية والأنشطة ذات الصلة على نحو فعال وبصورة ناجعة. ويبلغ مجمل الزيادة في تكاليف الخدمات التي يتعين أن يقدمها قلم المحكمة مبلغاً مقداره ٥,٥٧ ملايين يورو. ويشار على الخصوص إلى أن أهم الزيادات تخص الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة للعمليات الميدانية (٢,٧٤ مليون يورو) والأمن والحماية اللذين يوفرهما لشهود الأذعاء ولشهود الدفاع (٢,١٣ مليون يورو).

٢١- وقد جرت العادة على أن يترتب على أي زيادة في أنشطة المدعي العام أثر متدرج على مدى فترة طويلة على متطلبات قلم المحكمة من الموارد. وذلك لأن العوامل المسببة لتكاليف الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة تنزع إلى التزايد عندما تكون عملية التحقيق تتقدم جيداً (ولا سيما في حالة الدعم الميداني والأنشطة المتعلقة بقسم الجني عليهم والشهود). وذلك ما مكن قلم المحكمة من استيعاب الزيادات في موارد مكتب المدعي العام على مدى السنتين الأخيرتين (كما في حالة الموارد المخصصة للتحقيق الناشط في الحالة في مالي وفي الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى). بيد أنه تلزم الآن موارد إضافية نتيجة التقدم في عمليات التحقيق والإجراءات التمهيدية، وما لها من وقع على ميزانية قلم المحكمة لعام ٢٠١٦.

٢٢- يتعين على المحكمة، إذ تنفذ التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي، أن تُعمل نظاماً شاملاً للمساعدة القانونية يتحقق فيه التوازن بين متطلبات التمثيل القانوني الكافي والفعال والناجع للمعوزين من المتقاضين أمامها وبين القيود المالية التي تخضع لها نظم المساعدة القانونية الممولة تمويلياً عاماً. وببسيط العبارة لا يمكن أن تكون هناك محاكمة عادلة للمعوزين من المتهمين من دون وجود نظام فعال للمساعدة القانونية، كما لا يمكن أن تكون هناك بدونه، وفق البنية الحالية، مشاركة فعالة للمجني عليهم في الإجراءات.

٢٣- إن ما يتعلق بالمساعدة القانونية من الزيادة في ميزانية قلم المحكمة يبلغ ٢,٩٤ مليون يورو. وتمثل الزيادة المقترحة نتيجة مباشرة لتطبيق نظام المساعدة القانونية على الأفرقة الحالية للدفاع وأفرقة المثليين القانونيين للمجني عليهم الممولة بالمساعدة القانونية كما يُرتقب بحسب الافتراضات ذات الصلة.

٢٤- وينتج قسط كبير من هذه الزيادة عن تنفيذ قرار قضائي يقضي بزيادة الموارد الممنوحة بمقتضى نظام المساعدة القانونية لأفرقة الدفاع في الدعاوى الجارية فيما يخص المحاكمات الجارية تطبيقاً للمادة ٧٠ في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومراعاً لاختلاف هذه الدعاوى من حيث طبيعتها ومن حيث نطاقها، رأى قلم المحكمة في بادئ الأمر أنه لن يكون من المناسب أن يُؤفّر للمدعى عليهم في هذه القضية نفس المقدار من الموارد المعترم توفيرها بمقتضى سياسة المساعدة القانونية فيما يخص القضايا المتصلة بالجرائم المشمولة بالمادة ٥. لكن الدائرة رأت أن أحكام نظام روما الأساسي التي تنظم نسق المساعدة القانونية في المحكمة لا تفرق تفرقاً واضحاً بين الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ وبين الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥.

٢٥- وقد أُدم في إطار عملية المراجعة المسماة *ReVision* مقترح بشأن تصميم تنظيمي بديل وضع فيما يخص وظائف قلم المحكمة المتعلقة بالمجني عليهم والدفاع (قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وقسم دعم المحامين)، بما في ذلك مكتب المحامي العمومي للدفاع ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. لكن لما كان التصميم التنظيمي المقترح يستتبع احتمال إدخال تعديلات على ولاية كل من هذين المكتبين، كما تقضي به لائحة المحكمة، فُدم إلى قضاة المحكمة مقترح عام لكي ينظروا فيه. ورهنأً بالمزيد من التحليل والتباحث، يمكن أن يساعد الأخذ بإطار تنظيمي معدل لقلم المحكمة من أجل تقديم الدعم للدفاع وللمجني عليهم المشاركين في الإجراءات، على نحو يقترن بتحديد واف لنظام المساعدة القانونية، على احتواء مثل هذه الزيادات في ميزانية المساعدة القانونية في المستقبل.

(هـ) قضية أنغوين (Ongwen)

٢٦- فيما يخص قضية أنغوين، يعترم مكتب المدعى العام أعمال فريق إضافي معني بالإجراءات الابتدائية في هذه القضية، يستلزم زيادة في ميزانيته مقدارها ١,٢٠ مليون يورو.

٢٧- وفي ضوء الافتراضات القضائية فيما يخص عام ٢٠١٦، التي يُرتقب بمقتضاها عقد إجراءات لتأكيد التهم في قضية أنغوين تستمر لأربعة أشهر، تبلغ الموارد التي يحتاج إليها قلم المحكمة للنهوض بأود إجراءات اعتماد التهم في عام ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ٥٩٨,٩ ألف يورو، يخص معظمها الموارد اللازمة للمساعدة القانونية ويخص قدر ضئيل منها ما يستلزمه تقديم الدعم لجلسات المحكمة.

٢٨- وتبلغ الزيادة الإجمالية المقترحة في ميزانية عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بقضية أنغوين، استناداً إلى الافتراضات القضائية الحالية، مبلغاً مقداره ١,٧٩ مليون يورو.

٢- الزيادات التي تستلزمها المباني الجديدة للمحكمة ١,٣٩ مليون يورو

٢٩- إن المباني الجديدة للمحكمة أكبر بزهاء ٢٥ في المئة من مبانيها المؤقتة وهي تضم ثلاث قاعات جلسات أكبر بكثير وأحيازاً عامة أوسع بكثير ومساحات مزروعة كبيرة. ولئن كانت المباني الجديدة أنجح من حيث استهلاك الطاقة فإن حجمها الأكبر يعني زيادة في تكاليف من قبيل تكاليف تنظيف داخلها وتنظيف واجهاتها وتنظيف نوافذها من الخارج، وتكاليف التأمين، وتكاليف المرتفقات، وسائر النفقات التشغيلية العامة. وعلى نحو مماثل يستلزم حجم المباني وتصميمها تخصيص مزيد من الموارد لصون أمنها وبالتالي تهيئة بيئة عمل يتحقق فيها الأمان والأمن والثقة لقضاة المحكمة ومسؤوليها المنتخبين، ولوظفيها، وللمحامين، وللمتهمين، وللشهود، وللخبراء، وللمثلي الدول، وللزوار، ولغيرهم. وتبلغ الزيادة الإجمالية في ميزانية قلم المحكمة التي يستلزمها النهوض بأود هذه الوظائف وغيرها من الوظائف ذات الصلة مبلغاً مقداره ٣,٥٦ ملايين يورو. كما تلزم زيادة مقدارها ١,١٣ مليون يورو لدفع فوائد القرض المستحقة للدولة المضيفة، التي ينبغي فيما يخص عام ٢٠١٦ استلامها وتسديدها للدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٦.

٣٠- ويُعوّض عن قسط من الزيادة الإجمالية البالغة ٤,٦٩ ملايين يورو فيما يتعلق بالمباني الدائمة بانخفاض مقداره ٢,٩٦ مليون يورو في المخصصات ضمن إطار البرنامج الرئيسي الخامس لسد تكاليف إيجار وصيانة المباني المؤقتة، وبانخفاض مقداره ٣٤٤,١ ألف يورو في المخصصات لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة. إن صافي الزيادة في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة فيما يخص المباني الدائمة يبلغ ١,٣٩ مليون يورو.

٣- التكاليف الضمنية المترتبة على تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد ٢,١٧ مليون يورو

٣١- تشمل تكاليف الموظفين المتأتبة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد رواتبهم وأبدانهم ومستحقاتهم. ويبلغ مجموع الزيادات الضمنية في تكاليف الموظفين المتأتبة عن تطبيقه مبلغاً مقداره ٢,١٧ مليون يورو.

الزيادة (بالآلاف اليوروات)	الفئة
	المستحقات في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة
٥٠٤,٧	الهيئة القضائية
٢٤٩٣,٥	استعمال قاعات المحكمة
٣٤٠٠,٠	إجراء مكتب المدعي العام تحقيقاً جديداً
٥٥٨٢,٢	الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة
٢٩٤٠,٢	المساعدة القانونية
١٧٩٨,٩	قضية أنغوين (Ongwen)
١٦٧١٩,٥	المجموع الفرعي

الزيادة (بآلاف اليوروات)	الفئة
	التكاليف المتصلة بالمباني
٣ ٥٦٧,٩	ما يتحمله قلم المحكمة من تكاليف المباني الجديدة للمحكمة
١ ١٣١,٨	فوائد قرض المباني الجديدة
-٢ ٩٦٩,٦	إيجار المباني وصيانتها
-٣٤٤,١	مكتب المباني الدائمة
١ ٣٨٦,٠	المجموع الفرعي
	تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد
١٦٥,٨	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
٧٠٥,٠	البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
١ ٢٠٠,٠	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
٢٠,٤	البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
٤٩,٨	البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
١١,٧	البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
٩,٢	البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
٩,٣	البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية
٢ ١٧١,٢	المجموع الفرعي
٢٠ ٢٧٦,٧	المجموع

هـ- ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامج المقترحة

١- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

٣٢- يتألف البرنامج الرئيسي الأول من هيئة الرئاسة والدوائر ومكاتب الاتصال. ولئن كان مكتب الاتصال في نيويورك مدرجاً ضمن البرنامج الرئيسي الأول فإنه ممثّل مشترك لجميع أجهزة المحكمة وهو يقدم أيضاً دعماً إمدادياً لمكتب جمعية الدول الأطراف وفريقها العامل في نيويورك.

٣٣- وتستند الميزانية إلى الأنشطة القضائية المرتقب الاضطلاع بها وفق افتراضات ميزانية عام ٢٠١٦. ويتمثل العامل الرئيسي المسبب للتكاليف القضائية في المقدار العام للعمل المتصل بالقضايا في مختلف مراحل الإجراءات القضائية، ولا سيّما جلسات اعتماد التهم، والمحاکمات، ودعاوى الاستئناف النهائي والاستئناف التمهيدي.

٣٤- وسيشهد عام ٢٠١٦ عقد الشعبة التمهيدية لإجراءات اعتماد التهم في قضية أنغوين ومواصلتها العمل على حالات وقضايا أخرى (وبخاصة على الحالة في كوت ديفوار (قضية المدعي العام ضد سيمون أمبغبو)، والحالة في ليبيا (قضية المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي)، والحالة في مالي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى). أما في الدائرة الابتدائية فيُتوقع أن يصدر الحكم في قضية بما قبل نهاية عام ٢٠١٥. وسيحدد بحسب هذا الحكم ما إذا كانت تلزم إجراءات للنطق بالعقوبة وللنظر في جبر الأضرار في وقت ما من عام ٢٠١٦. ويقدر أن يستمر النظر في قضية روتو وسنغ طيلة عام ٢٠١٦. ويضاف إلى ذلك أن قرارات اعتماد التهم التي اتُخذت في عام ٢٠١٤ أفضت إلى القيام في عام ٢٠١٥ بأعمال تحضير لثلاث محاكمات أخرى (في قضية أمبغبو/أبليه

غوديه، وقضية أثناغندا، وقضية بمبا وأربعة متهمين آخرين (جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠)). وستبدأ جلسات هذه المحاكمات خلال هذه السنة ويُتوقع أن تستمر طيلة عام ٢٠١٦. كما يُرجَّح أن يتأتى عن هذا الحجم غير المسبوق للنشاط القضائي عدد مزيد من دعاوى الاستئناف التمهيدي، ثم دعاوى الاستئناف النهائي في الوقت المناسب.

٣٥- وفي السنوات السابقة لم تكن تكاليف القضاة ثابتة وذلك نتيجة للتقلبات في عدد القضاة الذين يعملون بدوام كامل، وللانتمال التدريجي في التوازن بين القضاة العاملين وفق نظام التقاعد الأصلي ونظام التقاعد المعدل، وما يتأتى عن السوق من تغيرات في تكاليف النظام المعدل بحد ذاته، وتكاليف قدوم القضاة ومغادرتهم للخدمة. بيد أنه ينبغي أن يكون هناك بدءاً من عام ٢٠١٦ فصاعداً مزيد من إمكان التنبؤ بالحال على هذا الصعيد لأنه سيكون للمحكمة للمرة الأولى مجموعة كاملة من ١٨ قاضياً، يعملون جميعاً بمقتضى نظام التقاعد الحالي، وسيبقون جميعاً في الخدمة حتى آذار/مارس ٢٠١٨ على أقل تقدير. ويقدر أن يبلغ مجمل تكاليف القضاة في عام ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ٥,٣٦ ملايين يورو، ينطوي على انخفاض مقداره ١١٧,٧ ألف يورو (-٢,١ في المئة).

٣٦- وقد خلص القضاة إلى أنه يتعين على الهيئة القضائية أن تحذو حذو سائر المحاكم الدولية باستحداث وظيفة جديدة لرئيس للدوائر من الرتبة ف-٥ تعزيزاً للقدرة الحالية على صعيد إسداء المشورة القانونية الرفيعة المستوى، المحدودة حالياً، بغية ضمان المرونة في الاستعانة بموارد الدوائر لسد الاحتياجات المتغيرة فيما يتعلق بالقضايا (كما طلبته لجنة الميزانية والمالية)، والدفع قدماً بمشاريع مشتركة ترمي إلى تحسين نجاعة الدعم القانوني للدوائر على وجه الإجمال. ويضاف إلى ذلك أنه، نتيجة لتزايد العمل المتعلق بالقضايا، سيكون من الأساسي تعزيز موارد الشعبة الابتدائية بتوفير مساعدة مؤقتة عامة لها. وعلى هذا الأساس يُقدَّر أن يرتفع مجمل تكاليف تجهيز الهيئة القضائية بالموظفين، بما فيها الزيادة في التكاليف المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد، من ٦,٢٦ ملايين يورو في ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة إلى ٧,٠٢ ملايين يورو في عام ٢٠١٦، ما ينطوي على زيادة مقدارها ٧٦٥,٥ ألف يورو (١٢,٢ في المئة).

٣٧- ولا تُطلب موارد إضافية في ميزانية هيئة الرئاسة، ولا في ميزانية الشعبة التمهيديّة ولا في ميزانية شعبة الاستئناف.

٣٨- وعليه فإن الكلفة الإجمالية للبرنامج الرئيسي الأول ستزداد من ١٢,٠٣ مليون يورو في عام ٢٠١٥ إلى ١٢,٧٠ مليون يورو في عام ٢٠١٦، ما ينطوي على زيادة نسبتها ٥,٦ في المئة.

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المبلغ %
القضاة	٥ ٤٨٦,٨	٥ ٣٦٩,١	(٢,١)
تكاليف الموظفين	٤ ١٧٤,٥	٥ ٠١٩,٣	٥,١
سائر تكاليف العاملين	١ ٤٨٩,٦	٢ ٠١٠,٣	٣٥,٠
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٨٣,٢	٣٠٥,٩	٨,٠
المجموع	١٢ ٠٣٤,١	١٢ ٧٠٤,٦	٥,٦

٢- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

٣٩- تتمثل المهمة الأساسية لمكتب المدعي العام ("المكتب") بموجب نظام روما الأساسي في التحقيق في أخطر الجرائم التي تشغل المجتمع الدولي برمته وفي المقاضاة على ارتكابها عندما تدرج ضمن اختصاص المحكمة ولا تستطيع السلطات الوطنية للدول الأطراف أن تفعل ذلك أو لا ترغب في فعله.

٤٠- فالمكتب ينشد زيادة في ميزانيته لعام ٢٠١٦ مقدارها ٦,٤٧ ملايين يورو، أي زيادتها بنسبة ١٦,٤ في المئة من ٣٩,٦١ مليون يورو منحتها الجمعية فيما يخص عام ٢٠١٥ إلى ٤٦,٠٩ مليون يورو فيما يخص السنة المقبلة. فلا بد من هذه الزيادة لكي يتمكن المكتب من مواصلة تنفيذ استراتيجيته الناجحة على صعيد المقاضاة وإحراز نتائج إيجابية تتوافق مع خطته الاستراتيجية. ويضاف إلى ذلك أن الأنشطة الممولة في عام ٢٠١٥ عن طريق الاستعانة بصندوق الطوارئ ستستمر في عام ٢٠١٦ وبالتالي تعين إدراجها في ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة. وعليه فإنه ينبغي أن تُقارن ميزانية عام ٢٠١٦ بميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة مضافاً إليها الموارد اللازمة لسد تكاليف اثني عشر شهراً من الأنشطة التي سبق تمويلها بأموال من صندوق الطوارئ.

٤١- وتنطلق ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب المدعي العام من ثلاثة منطلقات مترابطة: '١' الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛ '٢' تقدير أمين وواعي للحد الأدنى من الموارد التي يحتاج إليها مكتب المدعي العام لعام ٢٠١٦؛ '٣' مقترح العمل التدريجي للتوصل على مدى السنوات التالية إلى جعل قُدّ مكتب المدعي العام يبلغ القُدّ الأساسي اللازم لتلبية المتطلبات منه مع الحفاظ على الدرجة اللازمة من الجودة والنجاعة، والأخذ إلى المدى المعقول بمبدأ تناول القضايا على أساس درجات أولويتها.

٤٢- وقد دعمت الدول الأطراف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وتنفيذها من خلال استثمارها الكبير في الموارد الموفرة لمكتب المدعي العام. وتستند الخطة الخاصة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى الخطة السابقة مبقيةً على غايتها المتمثلة في إجراء عمليات تدارس أولي وعمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة تتميز بدرجة عالية من الجودة. إن المكتب أولى الأولوية للجودة لا للكمية لكن هذه الحال غير قابلة للاستمرار. فثمة عمليات تحقيق ضرورية يجري تأجيلها، وعمليات تحقيق جارية لا يُخصص للاضطلاع بها ما يكفي من الموظفين، الأمر الذي يفضي إلى حالات تأخير وإلى المزيد من التكاليف (بسبب الحضور الميداني المطول، وحماية الشهود، إلخ). ولئن كان سيظل يتعين على مكتب المدعي العام أن يضع أولويات فيجب أن يكون له المطال اللازم لاستيعاب الأنشطة الجديدة دون إرجائها بلا مبرر أو وضعها جانباً أو الإضرار بالأنشطة الجارية من ذي قبل.

٤٣- ويلاحظ أن ٧١ في المئة من مجمل الزيادة في الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام لعام ٢٠١٦ مخصص لأنشطة إضافية (هي عملية تحقيق ناشط أخرى وفريق إضافي معني بالإجراءات الابتدائية). أما العنصر المتمثل في التكاليف غير المتصلة بالعاملين فهو مرتبط ارتباطاً صارماً بدعم عمليات مكتب المدعي العام، مثل النفقات التشغيلية في الميدان، وتكاليف السفر، والاستثمار في تدابير تحسين الجودة (مثل احتياز المعدات التخصصية والبرامجيات الحاسوبية، والتدريب). أما العنصر الآخر في الزيادة فيتمثل في تطبيق جدول رواتب الأمم المتحدة.

٤٤- ومن شأن الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام أن تتيح له تقليص الفجوة القائمة على صعيد الموارد المتوافرة لكن دون أن يبلغ القُدّ الأساسي الذي يجعل بمقدوره تلبية الطلب على تدخله بالدرجة اللازمة من الجودة والنجاعة مع الأخذ إلى مدى مقبول بمبدأ تناول القضايا التي بين يديه على أساس درجات أولويتها. هذا مع العلم

بأن الميزانية المقترحة تجبر المكتب على إرجاء عملية تحقيق ناشط سادسة ضرورية وعلى تخصيص عدد منقوص من الموظفين للاضطلاع بأنشطة مخطط لها، الأمر الذي يفضي إلى حالات تأخير وتكاليف إضافية.

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)	النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	%
تكاليف الموظفين	٢٠ ٨٣٤,٣	٢١ ٧٥٩,٦	٤,٤
سائر تكاليف العاملين	١٤ ٦٧٠,٥	١٩ ٤٥٠,٢	٣٢,٦
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤ ١٠٧,٨	٤ ٨٨٢,١	١٨,٨
المجموع	٣٩ ٦١٢,٦	٤٦ ٠٩١,٩	١٦,٤

٣- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

٤٥- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٨١,٩٤ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١٦,٩١ مليون يورو (٢٦ في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٦٥,٠٢ مليون يورو. وتجدر ملاحظة أن جزءاً من هذه الزيادة يقارب ٤,٧ مليون يورو يعزى إلى أن قلم المحكمة سيتولى في عام ٢٠١٦ مسؤوليات جديدة فيما يتعلق بإدارة المباني الجديدة، وإلى الزيادات الضمنية المتصلة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٤٦- إن الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة بقيت طيلة الفترات المالية لعام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، على الرغم من الزيادة المطردة الكبيرة في مقدار الدعم المطلوب منه، ذات مبلغ ثابت من حيث الأساس، انطوى على زيادات زهيدة بل وحتى على انخفاضات من السنة إلى السنة التالية. وقد عُوِّضت الزيادات اللازمة التي شهدتها السنوات السابقة تعويضاً كاملاً من خلال التقييم الداخلي الصارم للأولويات وعن طريق تقليص التكاليف التشغيلية حيثما أمكن الأمر، وذلك دون الإضرار بدرجة جودة الخدمات ونجاعتها، من خلال العناية بتخصيص الموارد وإعادة توزيعها وتحديد الأولويات في استخدامها.

٤٧- ولئن كانت قدرة قلم المحكمة على الاستمرار على استيعاب المتطلبات الإضافية حيثما أمكن ذلك قد تعززت بفضل بنيته التنظيمية الجديدة والتعديلات التي أدخلت على طرائق عمله وسيروراته، فإن من غير الواقعي أبداً، بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة في مكتب المدعي العام خلال السنوات السابقة وما تأتى عنها من زيادة في الأنشطة القضائية للمحكمة، توحي أن يظل قلم المحكمة قادراً على مواصلة استيعاب جميع الزيادات في مقدار الدعم المطلوب منه. فالأنشطة التحقيقية وأنشطة المقاضاة التي يستتبعها تنفيذ استراتيجية مكتب المدعي العام، معطوفة على الزيادة في مقدار الأنشطة المتصلة بالإجراءات الابتدائية، تستلزم من قلم المحكمة قدرًا كبيراً من الخدمات الإضافية.

التحليل المقارن للنمو انطلاقاً من أرقام عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)
	مقدار الميزانية	مقدار الميزانية	مقدار الميزانية	مقدار الميزانية
الهيئة القضائية	١٠ ٦٩٧,٩	١٠ ٠٤٥,٨	١٢ ٠٣٤,١	١٢ ٧٠٤,٦
مكتب المدعي العام	٢٨ ٢٦٥,٧	٣٣ ٢٢٠,٠	٣٩ ٦١٢,٦	٤٦ ٠٩١,٩
قلم المحكمة	٦٤ ٥٢٠,٩	٦٥ ٦٨٤,٩	٦٥ ٠٢٥,٩	٨١ ٩٤٠,١

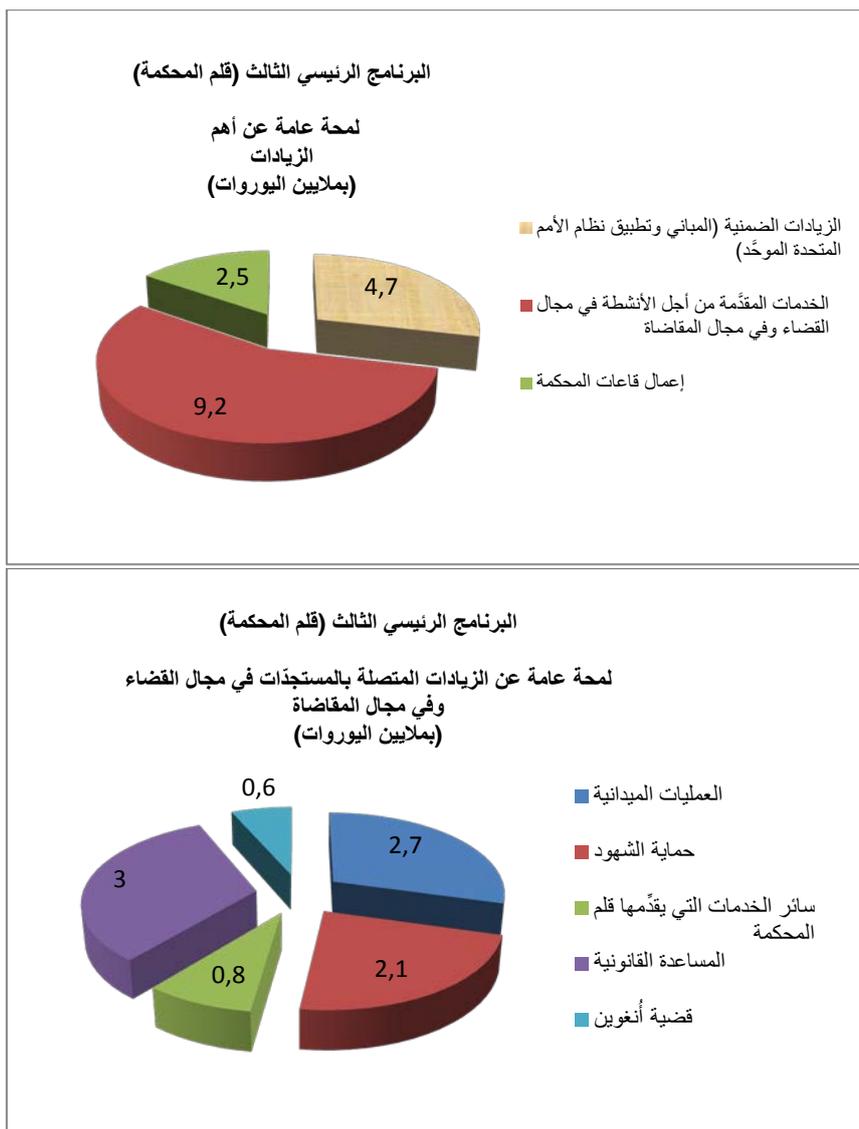
٤٨- والواقع أن تقييماً أولياً للموارد الإضافية التي يحتاج إليها قلم المحكمة للنهوض بأود الخدمات الإضافية المطلوبة منه في المجال القضائي ومجال المقاضاة والمجال الإداري في عام ٢٠١٦ أفضى إلى لزوم زيادة تنوف عن ٣٠ مليون يورو بالقياس إلى الميزانية المعتمدة لقلم المحكمة لعام ٢٠١٥. وأفضت إعادة حساب دقيقة لهذه المتطلبات على ضوء ما نتج عن المراجعة المسماة *ReVision* من بنية تنظيمية جديدة لقلم المحكمة ونجاعة مزيدة في سيروراته ينتفع بهما الأطراف والمشاركون في الإجراءات، معطوفةً على إعادة التقييم الصارم للخدمات المطلوبة من قلم المحكمة وإعادة تحديد الأولويات فيما يخصها، إلى الحد بشكل كبير من الزيادة المقترحة فيما يخص عام ٢٠١٦. ويظل قلم المحكمة يسعى إلى تطبيق نهج النمو الصفري على جميع الأقسام التي لا تتأثر تأثيراً مباشراً بزيادة الخدمات التي يطلبها منه سائر أجهزة المحكمة.

٤٩- ثم إن قلم المحكمة يحتاج، كما بُرِّنَ آنفاً، إلى المزيد من الموارد لصيانة مبنى المحكمة الجديد وصون أمنه وتيسير استعمال المحكمة له. إن مباني المحكمة الجديدة أكبر من مبانيها المؤقتة بزهاء ٢٥ في المئة وهي تضم ثلاث قاعات لجلسات المحكمة أكثر اتساعاً، وأحيازاً عامة أوسع، ومساحات مزروعة كبيرة. وسيتعين على قلم المحكمة أن يتولى أمر صيانة مباني المحكمة الجديدة ودعم عمل المحكمة فيها، ما تنجم عنه زيادة صافية في ميزانية قلم المحكمة تزيد عن ٣,٥ ملايين يورو.

٥٠- ويبلغ مجمل الزيادة المقترحة التي يحتاج إليها قلم المحكمة ليتحمل عبء كل الخدمات التي يطلبها منه الأطراف والمشاركون في الإجراءات مبلغاً يقارب ٥,٦ ملايين يورو. ويشمل ذلك موارد للنهوض بأود العمليات الميدانية يقارب مبلغها ٢,٧ مليون يورو، وموارد إضافية لازمة لحماية ودعم شهود الادعاء وشهود الدفاع تقارب ٢,١ مليون يورو.

٥١- كما إن النهوض بأود العدد المتزايد من المحاكمات المنقولة بالث مباشر المتوقع أن يشهده عام ٢٠١٦ والتكفل بتوفير ما يكفي من الخدمات القضائية والخدمات المتصلة بجلسات المحاكمة من أجل سير الإجراءات دون عقبات سيستتبع زيادة كبيرة في الموارد التي يحتاج إليها قلم المحكمة تبلغ زهاء ٢,٥ مليون يورو.

٥٢- ويتصل سائر الزيادات الرئيسية المقترحة بمساعدة قانونية للمعوزين من المدعى عليهم والجني عليهم المشاركين في الإجراءات يقارب مبلغها ٣ ملايين يورو، وزيادات ضمنية في تكاليف الموظفين يزيد مبلغها عن ١,٢ مليون يورو، وبموارد يستلزمها النهوض بأود جلسة اعتماد التهم في قضية *أنغوين* تبلغ زهاء ٦٠٠ ألف يورو.



البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	ميزانية عام ٢٠١٥ المعممة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)	النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	%
تكاليف الموظفين	٢٧ ٢٩٦,٨	٤٥ ٩٦٥,٠	٢٣,٢
سائر تكاليف العاملين	٥ ٣٤٩,١	٥ ١٠٢,١	(٤,٦)
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٢ ٣٨٠,٠	٣٠ ١٧٣,٠	٣٧,٩
المجموع	٦٥ ٠٢٥,٩	٨١ ٩٤٠,١	٢٦,٠

٤ - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٥٣- تطلب أمانة جمعية الدول الأطراف ميزانية لعام ٢٠١٦ تبلغ مبلغاً مقداره ٣,٠٥ ملايين يورو، ينطوي على زيادة صغيرة مقدارها ٤٠,٥ ألف يورو، أي ما نسبته ١,٣ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٣,٠١ ملايين يورو. ويعزى ذلك رئيسياً إلى الزيادة الضمنية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٥٤- فمبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع يكاد يبقى مماثلاً لمبلغ ميزانيته لعام ٢٠١٥ الذي اعتمده الجمعية. بيد أنه أجريت بعض عمليات إعادة تخصيص الموارد المتوفرة ضمن نطاق البرنامج بغية تلبية احتياجات الأمانة على نحو أفضل فيما يخص عام ٢٠١٦.

ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦		البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف
(بالآلاف اليوروات)		(بالآلاف اليوروات)		بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		
المجموع		المجموع		المبلغ	%	
٩٢٦,٩		٩٣٩,٦		١٢,٧	١,٤	تكاليف الموظفين
١٠٨,٣		١٧٠,٨		٦٢,٥	٧,٧	سائر تكاليف العاملين
١ ٢٧٧,٦		١ ٢٤٢,٩		(٣٤,٧)	(٢,٧)	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣ ٠١٢,٨		٣ ٠٥٣,٣		٤٠,٥	١,٣	المجموع

٥- البرنامج الرئيسي الخامس: إيجار المباني وصيانتها

٥٥- ستنجز المحكمة انتقالها من مبانيها المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ بيد أن العقدين المرمرين بين المحكمة و"وكالة الأبنية الاتحادية" (Federal Buildings Agency) الخاصين بالمبنيين ستنتهي مدتهما عند نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥ ونهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥ على الترتيب. وستتولى المحكمة المسؤولية عن صيانة مبانيها الجديدة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وليس هناك مقترح بشأن مستصمات أو مستبدلات تدرج في عداد رأس المال خلال عام ٢٠١٦، لأن ذلك مشمول بضمانة المباني.

٥٦- ويعزى الانخفاض البالغ ٢,٩٧ مليون يورو (٤٩,٥ في المئة) في الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس إلى انتهاء مدة عقدي استئجار المباني المؤقتة، ما أفضى إلى مبلغ إجمالي للميزانية المقترحة مقداره ٣,٠٣ ملايين يورو. وثمة جزء من هذا المبلغ مقداره ٧٩٧,٣ ألف يورو يخص استئجار المبنى "Haagse Arc" حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ وجزء مقداره ٩٢٧ ألف يورو يخص استئجار المبنى "Haagseveste" حتى انتهاء مدة العقد الخاص به في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة يمكن أن تُلزم تعاقدياً بدفع ٢٠٥ آلاف يورو لسد تكاليف الصيانة الوقائية للمبنيين للفترتين الآنفتي الذكر، على الترتيب. أما المقدار الباقي البالغ ١,٠٧ مليون يورو فهو يمثل تكاليف صيانة المباني الجديدة بموجب العقد الممدد المبرم مع شركة الإنشاء (Courtys).

ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦		إيجار المباني وصيانتها
(بالآلاف اليوروات)		(بالآلاف اليوروات)		بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		
المجموع		المجموع		المبلغ	%	
-		-		-	-	تكاليف الموظفين
-		-		-	-	سائر تكاليف العاملين
٦ ٠٠٠,٠		٣ ٠٣٠,٤		(٢ ٩٦٩,٦)	(٤٩,٥)	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٦ ٠٠٠,٠		٣ ٠٣٠,٤		(٢ ٩٦٩,٦)	(٤٩,٥)	المجموع

٦- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

٥٧- تقترح أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ("الصندوق") ميزانية لعام ٢٠١٦ مقدارها ٢,٤٨ مليون يورو، بزيادة مقدارها ٦٦٣,٤ ألف يورو، أي ٣٦,٥ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة.

٥٨- إن الزيادات المقترحة في ميزانية أمانة الصندوق تتأتى رئيسياً عن الحاجة المتوقعة لخبراء استشاريين وخدمات تعاقدية فيما يتعلق بتنفيذ الصندوق لتعويض الأضرار وتعزيز الجهود المبذولة لجمع الأموال من الجهات الخاصة. وعلى نحو مشابه يُعزى قسط كبير من الزيادة المقترحة في ميزانية الأسفار الخاصة بالصندوق إلى الأنشطة المتصلة بمهمته المتمثلة في جبر الأضرار.

٥٩- وقد اعتمد مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه السنوي (١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠١٥) الافتراضات المتعلقة بميزانية الصندوق لعام ٢٠١٦ فيما يتصل بالبرنامج الرئيسي السادس من برامج الميزانية العادية للمحكمة. وقد وُضعت افتراضات متعلقة بميزانية الصندوق ضمن إطار خطته الاستراتيجية، بما في ذلك العوامل المحددة للميزانية الواردة في هذه الخطة. وينوّه الصندوق إلى أن مجلس إدارته قرر أن يعهد إلى جهات خارجية بالأنشطة المتصلة بإجراء عمليات تقييم الحالات المشمولة بمهمته المتمثلة في المساعدة، وبناء قدرات شركاء الصندوق الذين يتولون التنفيذ، وتصميم وإعمال نظام المعلومات التدبيرية (MIS)، ما سيُمَوّل من موارد متأتية من تبرعات (مجموعها ٩٠٠.٠٠٠ يورو)، وبالتالي من موارد خارجة عن ميزانية البرنامج الرئيسي السادس.

٦٠- إن نتيجة عملية المراجعة المسماة *ReVision* الجراة في عام ٢٠١٥، فيما يخص قلم المحكمة وفيما يخص الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ستساعد إدارة الصندوق على تحديد احتياجات أمانته في المستقبل على الصعيد التنظيمي والبنوي، وبالتالي المالي، بغية التكفل بالقدرة على التصدي للتحديات الماثلة أمامها بالنظر إلى رسالة الصندوق والمهام المنوطة به. وبالنظر إلى ما تقدم فإن الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس تُبقي تكاليف الموظفين على مقدارها في عام ٢٠١٥، ريثما يتخذ مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم قراراً بشأن بنية أمانة الصندوق استناداً إلى التوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة *ReVision*؛ وسيقدم عند ذلك تصويب للميزانية المقترحة لكي تنظر فيه لجنة الميزانية والمالية.

ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥
٦١٠٠		٣٦,٥		
أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم				
المجموع	(بآلاف اليوروات)	المجموع	(بآلاف اليوروات)	المبلغ
٧٤٠,٢	٧٨٤,٠	٤٣,٨	٥,٩	%
٥٢٣,٩	٦٥٧,٩	١٣٤,٠	٢٥,٦	
٥٥١,٦	١٠٣٧,٢	٤٨٥,٦	٨٨,٠	
١٨١٥,٧	٢٤٧٩,١	٦٦٣,٤	٣٦,٥	

٧- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

٦١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-١ مبلغاً مقداره ٧٩٦,٥ ألف يورو، ينطوي على تخفيض مقداره ٣٤٤,١ ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة التي يقارب مبلغها ١,١٤ مليون يورو، أي ما نسبته -٣٠,٢ في المئة من تلك الميزانية.

٦٢- ويعزى الانخفاض رئيسياً إلى أنه لا يُهيأ لوظيفة مدير المشروع (من الرتبة مد-١) في ميزانية عام ٢٠١٦ إلا بنسبة ٥٠ في المئة، ما يؤتي انخفاضاً مقداره ١٦٥,٧ ألف يورو. ويضاف إلى ذلك أنه، لَمَّا كان استعمال المبنى الجديد سيبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ثمة انخفاض في التكاليف غير المتصلة بالعاملين مقداره ٣٤٦,٥ ألف يورو لأنه لن تكون هناك حاجة إلى استمرار العمل بعمود الخدمة المبرمة مع أقسام المحكمة الرئيسية المنخرطة في أنشطة الانتقال.

٦٣- وخلال عام ٢٠١٦ سينجز مكتب مدير المشروع تسيير وتنظيم العقد المبرم مع المقاول العام وجميع المهام ذات الصلة من المهام المشمولة بمشروع الإنشاء. كما إن هذا المكتب مسؤول عن التكفل بتنفيذ الميزانية الموحدة لإنشاء المباني الجديدة والانتقال إليها، البالغ مجموعها ٢٠٦ ملايين يورو، وبالتوفيق بين حساباتها وإيقال هذه الحسابات. ويفاد بالميزانية المجمعة لإنشاء المباني الجديدة والانتقال إليها على حدة ضمن البيانات المالية للمحكمة.

٧١٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
مكتب المباني الدائمة	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالتقاييس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المبلغ %
تكاليف الموظفين	٤٤٨,٠	٢٨٢,٣	(٣٧,٠)
سائر تكاليف العاملين	-	١٦٨,١	١٦٨,٠
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٦٩٢,٦	٣٤٦,١	(٥٠,٠)
المجموع	١١٤٠,٦	٧٩٦,٥	(٣٠,٢)

٨- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة

٦٤- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ مبلغاً مقداره ٢,٢٠ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١,١٣ مليون يورو بالتقاييس إلى متطلبات عام ٢٠١٥ التي بلغت ١,٠٧ مليون يورو، أي ما نسبته ١٠٥,٩ في المئة من تلك المتطلبات. ويدير البرنامج الرئيسي السابع-٢ تسديد فوائد قرض الدولة المضيفة التي يجب في عام ٢٠١٦ استلام مبلغها ثم تسديده لحساب الدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٦.

٦٥- ففي عام ٢٠٠٨ قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة تقديم قرض من أجل مشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ٢٠٠ مليون يورو كحد أقصى، يسدّد على مدى فترة مقدارها ثلاثون سنة بمعدّل فائدة يبلغ ٢,٥ في المئة. ولا تسري التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة.

٧٢٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
الفوائد المستحقة للدولة المضيفة	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالتقاييس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المبلغ %
تكاليف الموظفين	-	-	-
سائر تكاليف العاملين	-	-	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٠٦٨,٧	٢٢٠٠,٥	١٠٥,٩
المجموع	١٠٦٨,٧	٢٢٠٠,٥	١٠٥,٩

٩- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٦٦- يُبقى مقدار ميزانية آلية الرقابة المستقلة المقترحة لعام ٢٠١٦ البالغ ٣٤٥,٧ ألف يورو مقارناً لمقدارها المعتمد لعام ٢٠١٥ البالغ ٣٣٩,٩ ألف يورو. وتعزى الزيادة الزهيدة التي تشهدها المخصصات لسد تكاليف الموظفين، البالغ مقدارها ٥,٨ آلاف يورو، أي البالغة نسبتها ١,٧ في المئة، إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٧٥٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
آلية الرقابة المستقلة	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المبلغ %
تكاليف الموظفين	٢٥٥,٧	٢٦١,٥	٥,٨ ٢,٢
سائر تكاليف العاملين	-	-	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٤,٢	١٤,٢	٠,٠
المجموع	٣٣٩,٩	٣٤٥,٧	٥,٨ ١,٧

١٠- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

٦٧- يطلب مكتب المراجعة الداخلية ميزانية لعام ٢٠١٦ تبلغ مبلغاً مقداره ٦٨٦,٠ ألف يورو، ينطوي على زيادة صغيرة مقدارها ٧٠,٧ ألف يورو، أي ما نسبته ١١,٥ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٦١٥,٣ ألف يورو. وتعزى هذه الزيادة الزهيدة بصورة رئيسية إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٦٨- يقدم مكتب المراجعة الداخلية تقاريره إلى رئيس لجنة المراجعة وهو يساعد المحكمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاشغالية بمراجعتها المنتظمة للنظم والعمليات في شتى وحدات المحكمة. وتهدف المراجعات التي يجريها إلى تبين مدى جودة تدبير التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، بما في ذلك ما إذا كان معمولاً بالسيوروات الصحيحة وما إذا كان يُتقيد بالإجراءات المتفق عليها.

٧٦٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
مكتب المراجعة الداخلية	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المبلغ %
تكاليف الموظفين	٤٦٨,٠	٥٣٠,٤	٦٢,٤ ١٣,٢
سائر تكاليف العاملين	١١٣,٦	١١٩,٦	٦,٠ ٥,٣
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٣,٧	٣٦,٠	٢,٣ ٦,٩
المجموع	٦١٥,٣	٦٨٦,٠	٧٠,٧ ١١,٥